

أسعار النفط العالمية ترى ضوءاً في نهاية النفق

وكالة الطاقة الدولية تحذر من فوضى إغلاق بعض حقول النفط في العالم

صادرات النفط السعودية تصل إلى روسيا البيضاء

كشف شراء شركة تكرير من روسيا البيضاء لكميات من النفط السعودي عمق المنافسة السعودية الروسية على حصص الأسواق، رغم الاتفاقات العلنية والتعاون في اتفاق خفض إنتاج النفط الذي يدخل اليوم حيز التنفيذ.

لندن - قالت شركة بيلفتخيم للتكرير المملوكة لحكومة روسيا البيضاء، إنها اشترت أول شحنة نفط خام من السعودية، في مؤشر له دلالة كبيرة على المنافسة بين السعودية وروسيا على حصص الأسواق.

وقالت الشركة إنها اشترت 80 ألف طن من الخام العربي الخفيف من أرامكو السعودية للتسليم في ميناء كلابييدا في شهر مايو.

تسلط الخطوة الضوء على المنافسة الدائرة في أسواق النفط بين روسيا والسعودية، إذ تتصارعان على الحصص السوقية في ظل تهوي الطلب العالمي على الخام.

بذلت مينسك الكثير من الجهد من أجل تنويع مصادرها من النفط الخام في ظل خلافها مع موسكو بشأن أسعار النفط، والذي تسبب في وقف جزئي لإمدادات النفط الروسي إلى روسيا البيضاء.

وفي أبريل، توصلت الدولتان إلى اتفاق واستؤنفت الإمدادات عبر خطوط الأنابيب من روسيا إلى روسيا البيضاء بكامل طاقتها، لكن مينسك قالت إنها ستبقي على إمدادات بديلة على أي حال.

ونسبت وكالة رويترز إلى ممثل عن الشركة قوله "إنها أولى ناقلاتنا المحملة بنفط عربي". وأضاف أن تمديد التعاون مع شركة أرامكو السعودية سوف يعتمد على "أوضاع السوق".

وكشفت بيانات شحن على رفينيتيف أيونيك استراني حملت الخام من سيدي كير في 27 أبريل ومن المتوقع أن تصل إلى كلابييدا في 11 مايو، وسينقل النفط إلى المصافي عبر السكك الحديدية.

والخفيف هو الأقرب إلى مزيج الأورال الروسي من حيث الجودة، مما يجعله الأنسب لشركات التكرير في روسيا البيضاء.

وخفضت أرامكو السعودية أسعار البيع الرسمية لخاماتها لشهر أبريل في إطار حرب أسعار النفط مع روسيا، مما زاد جاذبية نفطها لشركات التكرير في روسيا البيضاء رغم ارتفاع



تخفيف الإغلاق يعيد الطلب على الوقود

وأنها قد تتضمن تخزين عدة مئات من ملايين البراميل الإضافية في الاحتياطي الاستراتيجي. في هذه الأثناء حذرت وكالة الطاقة الدولية من فوضى إغلاق بعض حقول النفط في العالم مع ترجيح حدوث إغلاق غير مخطط لبعض الحقول.

ورغم قرار تحالف أوبك+ خفض الإنتاج بكميات كبيرة لمواجهة التراجع الكبير في الطلب على الخام، ما زال المنتجون حول العالم يواجهون ضغوطاً متزايدة بسبب الأسعار المنخفضة.

وتتوقع وكالة الطاقة تراجع الطلب العالمي على النفط بمقدار 9 ملايين برميل يوميا بما يعادل نحو 9 في المئة مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى أقل مستوياته منذ عام 2012.

وذكرت أن تراجع الطلب العالمي على الطاقة، سوف يسهم في تقليل انبعاثات الكربون بنسبة 8 في المئة. وقالت "إنه انخفاض قياسي غير مسبوق". وأشار تقرير الوكالة التي تمثل مصالح الدول

سجلت أسعار النفط العالمية ارتفاعات كبيرة على مدى يومين مع ظهور ضوء في نهاية النفق بعد تباطؤ زيادة المخزون الأميركي وبلاد على تحسن في الطلب على الوقود مع تسارع خطوات تخفيف الإغلاق في أنحاء العالم.

لندن - قفزت أسعار النفط يومي الأربعاء والخميس بأكثر من 15 في المئة بعد بيانات أظهرت أن تخمة الخام الأميركية لا تنمو بالسرعة المتوقعة وأن الطلب على الوقود بدأ بالتحسن.

كما استغادت الأسعار من إعلان الإدارة الأميركية أنها تدرس إمكانية تخزين عدة مئات من ملايين البراميل الإضافية في إطار المخزون الاستراتيجي.

وتزامن ارتفاع الأسعار مع دخول تخفيضات إنتاج تحالف أوبك+ حيز التنفيذ اليوم الجمعة، والذي سيحجب عن الأسواق نحو 10 ملايين برميل ويقول محللون إن الإمدادات ستشهد

تراجعا كبيرا، هي تخفيضات إنتاج الأمر الواقع، وخاصة من حقول النفط الصخري في أميركا الشمالية، التي أصبحت تكاليف إنتاجها تفوق كثيرا مستويات الأسعار. واقترب سعر مزيج برنت القياسي في عقود يونيو من حاجز 26 دولارا للبرميل الخميس في وقت تجاوز فيه الخام الأميركي الخفيف حاجز 17 دولارا للبرميل.



وارن باترسون هناك مؤشرات تبين بأن سوق النفط ربما تجاوزت الأسوأ

قطر للبتترول في موجة جديدة من خفض الوظائف والإنفاق

الاعتماد المفرط على صادرات الغاز يضع الاقتصاد القطري أمام تحديات شاقة

الفايروس، حيث تقل حاليا بنسبة 90 في المئة عن مستوياتها قبل الأزمة المالية العالمية عام 2008.

ويرجح المحللون استمرار تراجع أسعار الغاز بسبب تخمة الأسواق وتراجع الطلب، ويبدو أنه ليس أمام الدوحة سوى مواصلة الإغراق في السحب من الاحتياطات المالية، في ظل التزاماتها الاستثنائية الواسعة في مشاريع البناء استعدادا لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022.

كما تعاني قطر من تداعيات المقاطعة التي فرضتها السعودية والإمارات ومصر والبحرين عليها بسبب دعمها للجماعات المتطرفة.

ويبدو أن قطر تتجه لاحتقان اقتصادي مهدد بالانفجار، حيث تتحول مشاريع البناء الكبيرة إلى عبء ثقيل، بعد استخدامها مرة واحدة في استضافة البطولة.

ويعد الاقتصاد القطري من أقل الاقتصادات تنوعا في العالم. وقد فشلت جميع المحاولات لتنشيط السياحة والتحول إلى مركز إقليمي من خلال مشاريع البناء باهظة التكلفة، والتي تحولت إلى عبء بسبب انعدام الطلب عليها خاصة بسبب المقاطعة العربية.

للدول التي تعتمد على منتج واحد مثل الاقتصاد القطري، الذي يعتمد بشكل أساسي على صادرات الغاز. ورغم ثروة الدوحة الكبيرة واحتياطياتها المالية إلا أن نشاطها الاقتصادي يبدو مهددا أكثر من معظم بلدان العالم.

وتتضح الصورة في انخفاض أسعار الغاز بأكثر من 60 في المئة خلال الأسابيع الأخيرة، وهي المنهارة أصلا قبل انتشار

فايروس كورونا. ويسرى محللون إن تداعيات تفشي فيروس كورونا تشكل تحديا كبيرا

وكانت بيانات ترصد حركة الناقلات المحملة بالغاز القطري، التي تجوب البحار دون أن تجد مشترين، بسبب تراجع الطلب وقيام بعض الشركات بإلغاء عقود مبرمة. وأسدرت شركة بترونت الهنذية، أكبر مستورد للغاز في الهند، إخطارا للشركة القطرية بنهاية مارس الماضي بإلغاء الشحنات المتعاقد عليها بسبب إعلان حالة القوة القاهرة بسبب عدم قدرتها على استلام الشحنات القطرية نتيجة انخفاض الاستهلاك.

وستكون تخفيضات الوظائف والتكاليف المزمعة هي موجة إعادة الهيكلة الثالثة لقطر للبتترول على مدى الأعوام الستة الأخيرة، بسبب الضغوط المالية الناجمة عن تراجع الإيرادات. وكانت الشركة قد قلصت أعداد موظفيها في إطار إعادة هيكلة في عام 2015، وقررت الخروج من جميع الأعمال غير الأساسية. وأجرت جولة أخرى من شطب الوظائف عام 2018، حين دمجت شركتي قطر للغاز ورأس غاز الحكوميتين في شركة واحدة.

ويجب التراجع الحاد في الطلب على الغاز في أوروبا، الناجم عن عمليات إغلاق حثت من الإنتاج الصناعي، أيضا

واضطرت شركة قطر للبتترول قبل أسابيع إلى الإعلان عن تأجيل خطط توسعة الطاقة الإنتاجية، بسبب انهيار الطلب وتخمة الأسواق بإمدادات منتجين

جدد.

انتسعت تداعيات تراجع أسعار الغاز والنفط على الاقتصاد القطري، ودفعت قطاع الطاقة إلى توسيع إجراءات شطب الوظائف وتقليص الإنفاق، في ظل اعتماد قطر الشديد على عوائد صادرات الغاز والتضخم المفرط في الإنفاق الحكومي.

كشفت مصادر مطلعة أن شركة قطر للبتترول تخطط لموجة جديدة من خفض الوظائف وتقليص الإنفاق من أجل التاقل مع انحدار الطلب على النفط والغاز في أنحاء العالم.

ويرى محللون أن الاقتصاد القطري من أكبر المتضررين من تراجع أسعار الغاز والنفط، بسبب اعتمادها شبه العام على مصدر وحيد للإيرادات، هو تصدير الغاز، الذي لم يعد يجد أسواقا في ظل تخمة المعروض.

ويشيرون إلى سبب آخر هو التضخم المفرط في الإنفاق الحكومي، رغم إلغاء وتأجيل الكثير من المشاريع.

ونسبت وكالة رويترز إلى مصادر مطلعة تأكيدها أن سعد الكعبي الرئيس التنفيذي لقطر للبتترول أبلغ موظفي الشركة في مذكرة داخلية بأن تخفيضات العمالة المزمعة ستكون جاهزة بشكل نهائي عقب عطلة عيد الفطر. وتتضح أزمة الاعتماد الشديد على عوائد

سعد الكعبي الكشف عن خطط تقليص الوظائف بعد عطلة عيد الفطر

الافتقار إلى تنوع مصادر الدخل، حيث تعتمد قطر على صادرات الغاز والنفط، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. كما تعاني قطر من تداعيات المقاطعة العربية، التي تعطلت معها العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج.

شحنات عائمة بلا مشترين

